



تقييم حالة

قراءة في دوافع الانفتاح بين النظام المصري وحركة حماس

محمد حامد العيلة | أكتوبر 2017

قراءة في دوافع الانفتاح بين النظام المصري وحركة حماس

سلسلة: تقييم حالة

محمد حامد العيلة | أكتوبر 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	دوافع مصر
2	1. المعضلة الأمنية
3	2. الدور الإقليمي المفقود
3	3. التجاذبات الإقليمية
4	4. مسألة الحكم في قطاع غزة
5	تحولات سلوك حركة حماس
5	1. البيئة الداخلية لحركة حماس
7	2. مصر والحسابات الجيوسياسية
8	3. إدارة أزمة الحصار
8	4. تفاقم الأزمة الإنسانية داخل قطاع غزة
9	5. التحولات الإقليمية
9	6. المقاومة والحكم والأولويات
10	خاتمة

مقدمة

استقبل النظام المصري وفد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الأكبر منذ انقلاب 3 تموز/ يوليو العسكري 2013، وقد ضمّ رئيس مكتبها السياسي الجديد إسماعيل هنية ونائبه وقادة أقاليمها الثلاثة وعددًا من أعضاء مكتبها السياسي. وهي خطوة تدلّ على وجود إرادة مصرية للانفتاح تجاه حركة حماس، لاقت رغبة لدى الحركة في طي صفحة الخلاف والانفتاح تجاه النظام المصري؛ ما أدى إلى مسار جديد في العلاقة بين الجانبين وتحقيق جملة من التفاهات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وجاءت زيارة الوفد الرفيع المستوى للقاهرة في 9 أيلول/ سبتمبر 2017، تتويجًا لسلسلة لقاءات سابقة على أكثر من مستوى قيادي منذ مطلع العام الجاري، كان أبرزها الوفد الذي ترأسه رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار في 4 تموز/ يوليو 2017، والتي ترتب عليها جملة من التفاهات بين الحركة والاستخبارات العامة المصرية، وكذلك اللقاء مع القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان، أول مرة، منذ الخلاف الدموي بين الجانبين، والوصول معه إلى تفاهات ثنائية كان لها دور في تذليل العقبات أمام طريق تحسين العلاقة بين مصر وحماس التي أسندت إليه الفضل في ذلك.

تقدم الورقة قراءة تحليلية لسلوكي النظام المصري وحركة حماس، ودوافع التحول اللافت في العلاقة بين الطرفين.

دوافع مصر

يمثّل النظام المصري مكونًا أساسيًا في محور إقليمي يسعى لإعادة إنتاج تكتل سياسي وأمني واقتصادي عربي جديد يكون مدخلًا لإعادة بناء النظام الإقليمي. وتدلّ التفاهات بين القاهرة وحماس على السياسة المصرية في استثنائها النسبي لهذه الحركة في حربها على قوى الإسلام السياسي وإبقاء قنوات تواصل معها حتى بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو. وقد استثمر النظام المصري في تغيير الصف القيادي لحركة حماس والتحويلات الإقليمية، وتعهّد بتقديم تسهيلات لقطاع غزة لتفكيك الأزمة الإنسانية المتفاقمة مقابل إجراءات حمساوية مصاحبة لها. وبذلت القاهرة جهدًا لإنهاء الانقسام الفلسطيني على أساس تفعيل اتفاق القاهرة 2011؛ ما حقق نجاحًا نسبيًا، ترتب

عليه بيان حركة حماس القاضي بحل اللجنة الإدارية والتعهد بتمكين حكومة التوافق، والموافقة على إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية وفتح جميع الملفات العالقة.¹ ويمكن تفسير سلوك النظام المصري بمجموعة من الدوافع، أهمها:

1. المعضلة الأمنية

أدرك النظام المصري، بعد أعوام من قتاله في سيناء، أنه عاجز عن القضاء على الأنشطة العسكرية المعادية من دون التفاهم مع حركة حماس؛ ذلك أن العمليات العسكرية تتركز في المناطق المتاخمة للحدود بين مصر وغزة، وحماس هي المسيطرة على القطاع، إضافة إلى العلاقات المميزة التي ترتبط بها حركة حماس مع شيوخ قبائل سيناء.

وكانت الترتيبات الأمنية أهم مرتكزات التفاهمات بين حركة حماس والنظام المصري؛ إذ أعقب لقاء وزير الاستخبارات العامة المصرية خالد فوزي وإسماعيل هنية وموسى أبو مرزوق، إرسال وفد أمني يمثل قطاعات حماس الأمنية الحركية والحكومية لاستكمال الترتيبات الأمنية على المستوى الفني. وقد ترتب عليها إقامة منطقة عازلة يبلغ طولها نحو 12 كيلومترًا وعمقها نحو 100 متر على امتداد الشريط الحدودي بين غزة ومصر، ونشر منظومة مراقبة بالكاميرات، تهدف إلى "السيطرة التامة على الحدود الجنوبية ومنع التسلل والتهريب بشكل كامل"²، وتعهّد حماس بالتضييق على الجماعات المتشددة وضبط الحدود ومنع تسلل أي عنصر من قطاع غزة وإليه. وقد أبدت حماس جدية في تنفيذ مسؤولياتها؛ إذ تعرضت قوة من جهاز الضبط الميداني المختص بضبط الحدود في قطاع غزة على إثر ذلك لتفجير انتحاري بعد اعتراضها خلية أثناء محاولة تسللها إلى الأراضي المصرية³.

¹ "بيان صحفي صادر عن حركة حماس"، الموقع الرسمي لحركة حماس، 2017/09/17، شوهد في 2017/9/27، في:

<http://bit.ly/2hZZHb1>

² "الداخلية تشروع بتنفيذ مرحلة جديدة على الحدود الجنوبية"، موقع وزارة الداخلية والأمن والوطني، دولة فلسطين، 2017/6/28، شوهد في

2017/9/27، في: <http://bit.ly/2kAaNEM>

³ "تصريح صحفي: حول الحدث الأمني على الحدود الجنوبية لقطاع غزة"، موقع وزارة الداخلية والأمن والوطني، دولة فلسطين، 2017/8/17، شوهد في

2017/9/27 في: <http://bit.ly/2ySebx8>

ويخشى النظام المصري أن يؤثر حشر حركة حماس في الزاوية، في ظل الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، في الترتيبات الأمنية؛ ما قد يُمكن جماعات وخلايا متشددة في شمال سيناء وقطاع غزة من التحرك بالتزامن مع تراخي مراقبة الحدود، وهو ما سيعود بالضرر على أمن الجيش المصري المنتشر في سيناء.

2. الدور الإقليمي المفقود

شهد الدور الإقليمي المصري تراجعًا غير مسبوق، وبات ثقله في القضية الفلسطينية موضع تساؤل بعد أن مثّل هذا الملف أحد مقاييس قوة الدور المصري. وتحرص مصر على استعادة دورها الإقليمي المفقود في ظل وجود محددتين؛ هما المحدد الداخلي المتمثل بضعف الأداء الداخلي وانشغال النظام بأزمات داخلية متراكمة، والمحدد الخارجي المتمثل بالتطورات الإقليمية المختلفة. ويحاول النظام المصري التوفيق بين الوسائل والأدوات المتاحة له وأهدافه المتمثلة باستعادة دوره التقليدي من البوابة الفلسطينية، عبر توثيق علاقته بأهم الفواعل المؤثرة في الساحة الفلسطينية الداخلية، ومنها حركة حماس بعد أن استوفى أدوات التضييق على حكمها.

ويرغب النظام المصري، بعد تعزيز دوره في المشهد الفلسطيني، في حجز مقعد في أي ترتيبات مستقبلية تطرحها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تتعلق بالقضية الفلسطينية. وتستند مصر في ذلك إلى ميزتها النسبية وأدواتها، خاصة في ما يتعلق بقطاع غزة، ودورها التاريخي في القضية الفلسطينية.

3. التجاذبات الإقليمية

شهدت المنطقة، منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، تطورات وتغيرات كبيرة، ومرت بتجاذبات واصطفافات أفرزت معسكرين رئيسيين؛ هما معسكر الثورة ومعسكر الثورات المضادة. وقد كانت العوامل الإقليمية منذ عزل الرئيس المصري محمد مرسي إلى حد بعيد في غير مصلحة قوى معسكر الثورة. ودخل التجاذب الإقليمي مرحلة جديدة، بعد نشوب الأزمة الخليجية إثر فرض الحصار الرباعي على دولة قطر التي اضطلعت بدور محوري في دعم القوى الثورية.

ويبذل النظام المصري، بصفته جزءًا من معسكر الثورات المضادة، جهده في إضعاف المعسكر الآخر؛ ومن ذلك الانفتاح تجاه حركة حماس واحتواؤها، بصفتها الفاعل ما دون الدولة الأقوى نفوذًا في شبكة حلفاء قطر. وفي وقت يتفهم فيه حلفاء حركة حماس سلوكها السياسي وانفتاحها، وذلك لحسابات الضرورة، فإنهم يتوجسون

بإبرام هذه الحركة تفاهات مع القيادي دحلان المدعوم إماراتياً. ويُظهر التقارب بين دول الحصار والاحتلال الإسرائيلي والتماهي مع مشاريع ترامب في المنطقة الرغبة الإماراتية، المتوافقة مع الإرادة المصرية، في الاضطلاع بدور رئيس في القضية الفلسطينية.

4. مسألة الحكم في قطاع غزة

تتعامل مصر مع واقع قطاع غزة انطلاقاً من كونه شبه دولة لها إدارتها ومؤسساتها الخاصة، تقع تحت سيطرة حركة مسلحة تناصبها الخلاف، وصفتها مصر سابقاً بالإرهابية واتهمتها مراراً بالعبث بأمنها الداخلي⁴.

ويواجه النظام المصري عدة سيناريوهات فيما يتعلق بحكم قطاع غزة. ويتمثل السيناريو الأسوأ بحدوث حالة فراغ إداري وأمني في قطاع غزة؛ يخلق بيئة ملائمة لنشاط عناصر معادية للنظام المصري داخل القطاع. أما السيناريو الأقل سوءاً، فيتمثل ببقاء قطاع غزة تحت سيطرة قوة معادية لمصر، لكنها عقلانية منضبطة، والأفضل من ذلك شراكة سياسية لإدارة قطاع غزة تضم جهة تربطها علاقات جيدة بالنظام المصري؛ في حال تعذر إزاحة حركة حماس عن الحكم وإحلال محلها سلطة تدين بالولاء الكامل لمصر. من أجل ذلك، يعمل النظام المصري على تغيير الوضع الراهن لشكل الحكم في قطاع غزة، عبر تقليص السيطرة الكاملة لحركة حماس، وإشراك قوى أخرى تربطها علاقات جيدة بمصر.

وبشأن "تحجيم" السيطرة الكاملة لحماس على قطاع غزة، تتقاطع المصلحة المصرية مع مصلحة حليفها دحلان الذي يرغب في العودة إلى المشهد الفلسطيني، ولم تبقَ أمامه سوى بوابة غزة بعد أن أوصد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بابي حركة فتح وال الضفة الغربية، مُوظِّفاً التفضيل المصري والدعم الإماراتي له، ومنتهدراً تقاوم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ومستجدات الظروف الإقليمية. ومثل الحراك الحالي تقدماً له على الصعيد الشعبي في قطاع غزة وتثبيت أقدامه على الصعيد السياسي.

⁴ "بالفيديو... وزير الداخلية في مؤتمر صحفي: حركة حماس وراء اغتيال الشهيد هشام بركات"، اليوم السابع، 2016/3/06، شوهد في <http://bit.ly/2g4nztN>، في: 2017/9/27

وأزعج السلوك المصري، المتمثل بإبرام تفاهات مع حركة حماس ورعاية تفاهات بينها وبين دحلان، الرئيس الفلسطيني. وراهن في البداية على إفشالها. وهو بفرضه عقوبات على قطاع غزة يراهن على قطع الطريق أمام غريمه السياسي، ويؤكد أن تعاون حماس معه سيؤثر سلبياً في الأوضاع الإنسانية في غزة؛ إذ قلص جزءاً من موازنة قطاع غزة الشهرية وهدّد بمزيد من التقليل⁵. وهذا يعني شللاً تاماً لمناحي الحياة كافةً في قطاع غزة، وذلك قبل أن تبادر حماس بحلّ اللجنة الإدارية التي ارتبطت بها الإجراءات العقابية. وقد فشل الرئيس الفلسطيني في قراءة المشهد الداخلي الحمساوي، واعتقد أن قيادة حركة حماس الجديدة ستتشدد في موقفها السياسي، لكنّ الحركة أبدت ليونة لافتة للانتباه وضعته أمام اختبار شعبي، بعد حلّها اللجنة الإدارية، واستعدادها لتمكين حكومة التوافق، ومن ثم إجراء الانتخابات العامة.

تحولات سلوك حركة حماس

تمرّ حركة حماس بمرحلة سياسية حرجة، تُعدّ من أصعب المراحل التي تواجهها منذ فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006. وقد دفعت عوامل محلية وإقليمية هذه الحركة إلى مواجهة تحديات متنوعة عبر اتخاذ مواقف سياسية متعددة؛ من ذلك إصدار وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس في مطلع أيار/ مايو 2017، والتي أعادت بها الحركة صياغة ثوابتها بلغة دقيقة مضبوطة، تساعدها في الانفتاح تجاه القوى الإقليمية والدولية وتجاوز تجاذبات الإقليم السياسية، حتى لو كان هذا التجاذب جزئياً. ويمكننا تفصيل دوافع السلوك السياسي الأخير لحركة حماس كما يلي:

1. البيئة الداخلية لحركة حماس

ظهر اختلال موازين القوة والتأثير والنفوذ في البيئة الداخلية لحركة حماس، بعد أن أفرزت الانتخابات الداخلية الأخيرة في أيار/ مايو 2017 وجوهاً قيادية جديدة في مجالسها الشورية ومكاتبها التنفيذية؛ ما أحدث تغييراً في الوزن التقليدي لمراكز الثقل على الصعيد المؤسسي والمناطقية، على حساب أدوار قيادات تاريخية ذات باع

⁵ "عباس يسعى لاستئناف التنسيق الأمني وتقليص الميزانيات لغزة"، عرب 48، 2017/8/21، شوهد في 2017/9/27، في:

<http://bit.ly/2yRK8Wb>

في العمل التنظيمي والسياسي. وبغض النظر عن مدى جدية مبادرة القسام المسربة المتعلقة بإحداث فراغ إداري وأمني في القطاع، وعن إمكان إتباعها بتطبيق ميداني فعلي، فإنها أعادت إلى السطح جدلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة التحرر الوطني. وهو الجدل ذاته الذي صاحب الانتخابات الداخلية لحركة حماس، بعد وصول العديد من المحسوبين على الجهاز العسكري إلى مواقع شورية وتنفيذية. وقد أرسل هذا التسريب في طياته رسالة تعزيز نفوذ وسيطرة داخلية لمصلحة الجناح العسكري في هذه الحركة.

وعززت نتائج الانتخابات الداخلية ثقل إقليم قطاع غزة في قرارات حماس الإستراتيجية، إثر انتخاب إسماعيل هنية رئيساً للمكتب السياسي للحركة، بعد أن ظلت رئاسة المكتب السياسي نحو 25 عامًا خارج فلسطين في عهدَي موسى أبو مرزوق وخالد مشعل، إضافة إلى انتخاب يحيى السنوار قائدًا لإقليم قطاع غزة المحسوب على كتائب القسام - وهي المؤسسة الأكثر تنظيمًا والأقوى نفوذًا والأشد تأثيرًا في الحركة - وهو يحظى بشخصية حازمة وبرغاماتية؛ ما يعكس رؤية للأحداث الداخلية والخارجية من زوايا نظر مختلفة تحمل في بعض الأحيان تغليبًا للأولويات المحلية على المصالح الإقليمية.

وقد طفا على السطح تأثير التشطّي الجغرافي لأماكن حضور حماس على "شورية" صناعة قراراتها ووجدتها، كان ذروتها لقاء السنوار ودحلان، وإبرام تفاهمات معه من دون أن تمرر عبر المؤسسات الرسمية لصنع القرار داخل الحركة؛ ما أحدث اضطرابًا في المشهد الداخلي على صعيد الصف القيادي، إذ رشحت تسريبات متعلقة بوجود قرار يمنع تنظيم أي لقاء آخر مع شخص دحلان⁶، عززها التزام كل أعضاء الوفد هذا الأمر في الزيارة الأخيرة، على الرغم من تزامن وجوده في القاهرة. كما أحدث التوجه المفاجئ في العلاقة بدحلان اضطرابًا على صعيد قاعدة الحركة؛ ذلك أن كوادر حماس اعتادوا تلقي شرح للخطوات السياسية قبل اتخاذها، لتهيئة القواعد وتفادي التفسيرات الخاطئة؛ وهو ما لم يحدث في هذه الحالة.

ومع ذلك، مضت حركة حماس في إبرام تفاهماتها، على صعوبة تسويق هذه التفاهمات داخل قواعدها خاصة في الضفة الغربية والخارج؛ وهي بذلك قد أحدثت هزة في سردية تعاملها مع الخصم في السياسة المحلية. ويعود

⁶ "مصدر لـ 'عربي' 21' حماس تقرر وقف التواصل مع دحلان"، عربي 21، 2017/8/28، شوهد 2017/9/27، في:

<http://bit.ly/2yB30wo>

هذا إلى أن دحلان هو مؤسس جهاز الأمن الوقائي سابقًا ورئيسه، والمتهم الأول في ملاحقة كوادر حركة حماس وتعذيبهم، وهو من تولى التصدي ميدانيًا لحماس في عقب فوزها في الانتخابات التشريعية⁷، ما قاد إلى أحداث الانقسام، وفقًا لرواية حركة حماس، والتي توجت بسيطرة الحركة على قطاع غزة عام 2007؛ إلا أن التفاقم الحاد للأزمة الإنسانية مؤخرًا في قطاع غزة دفع قاعدة الحركة، خاصة في غزة، إلى تقبل هذه التفاهات. وستراعي حماس التعامل داخليًا بحذر مع تيار دحلان؛ بالنظر إلى أن له قاعدة تأييد في قطاع غزة، ازدادت على إثر إجراءات عباس العقابية تجاه غزة، ويُقدر عدد نواب المجلس التشريعي الموالين له بـ 16 نائبًا من أصل 34 نائبًا عن كتلة فتح البرلمانية⁸. أضف إلى دعم دحلان عددًا من الحالات العسكرية الصغيرة في غزة، أبرزها حالة لواء الشهيد نضال العامودي الذي يمتلك تسليحًا من العتاد المتوسط والخفيف، ويأمل دحلان أن تكون هذه النواة أداةً تأمينية أساسية له ولقيادة تياره.

2. مصر والحسابات الجيوسياسية

يمثل العامل الجغرافي أحد العوامل المهمة المحددة لسلوك حركة حماس في قضايا الشائين الداخلي والخارجي. ويُعدّ الموقع الجغرافي الذي يربط بين مصر وقطاع غزة بالنسبة إلى حركة حماس "عُقدة قهر الجغرافيا"؛ إذ تجد أنها مضطرة دائمًا إلى إعادة قراءة علاقاتها السياسية بمصر لكونها المنفذ البري الوحيد لقطاع غزة. ووصلت حركة حماس إلى قناعة متمثلة بمواءمة سلوكها السياسي على نحو يتوافق إلى حد ما مع الضرورة الجغرافية، وذلك بعد أكثر من عقد على حكمها قطاع غزة وفشلها في تخطي العوائق الجغرافية، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014، والتي كان أبرز مطالب حركة حماس فيها إقامة مطار وإنشاء ميناء بحري بأي صيغة تضمن لها طريقًا ثالثًا غير الاحتلال الإسرائيلي والنظام المصري.

⁷ انتشر تسريب صوتي لدحلان في عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 يتوعد فيه أعضاء حركة فتح في حال الدخول في أي حكومة لحركة حماس قبل أن توافق الأخيرة على البرنامج السياسي كله، وتوعد حركة حماس بكثير من الردع، ومن قوله "أنا حاسلمهم - يقصد حماس - خمسة بلدي من هان لآخر الأربع سنين". انظر:

<https://www.youtube.com/watch?v=hsCwRx4DLwQ>

⁸ "أبو مرزوق لـ 'القدس': رفع الفيتو الأمريكي - الإسرائيلي عن المصالحة وبعض قادة حماس سيقومون في مصر"، القدس، 2017/9/17، شوهد في 2017/9/27، في:

<http://bit.ly/2yQZ3Qo>

3. إدارة أزمة الحصار

تظهر إدارة حركة حماس لأزمة الحصار المفروض على قطاع غزة، منذ أكثر من عقد، أنها تتعامل مع حصار مثلث الأضلاع يشكله الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية والنظام المصري، فضلاً عن سعيها لكسر أحد أضلاعه؛ لتتمكن من فك الحصار جزئياً، لكنها تختلف داخلياً في تحديد وسائل فك هذا الحصار وأدواته. وبات ظاهراً انعكاس شدة الأزمة على سلوك حماس السياسي باتخاذ مواقف أكثر حدية وغير تقليدية؛ كإعراضها عن الرئيس عباس والتفاهم مع غريمه دحلان، لما يسود داخل الصف القيادي في الحركة من أنه لا مصلحة في عهد الرئيس عباس، وأن دحلان قادر على التنفيس الجزئي للحصار من البوابة المصرية، ومن ثم إبداء ليونة سياسية تجاه الرئيس عباس بمبادرة حل اللجنة الإدارية، من دون أن تتزامن مع تراجع عباس عن إجراءاته القاسية تجاه قطاع غزة.

4. تفاقم الأزمة الإنسانية داخل قطاع غزة

منذ فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إثر سيطرة حركة حماس على القطاع عام 2007، تعرف الأوضاع المعيشية تراجعاً مستمراً، إلى أن تراكمت الأزمات وقللت قدرة الحركة على إدارتها لمثل هذه الأوضاع. فقد بلغت نسبة البطالة بين فئة الشباب رقماً قياسياً في منتصف العام المنصرم، إذ وصلت إلى نحو 60 في المئة⁹، وازدادت نسبة المواطنين الذين يعتمدون على المساعدات الخارجية لتبلغ 80 في المئة¹⁰ من إجمالي سكان القطاع، وبعد ثلاثة أعوام من الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014، تتقدم عملية إعادة الإعمار ببطء. فما يزال أكثر من 61 ألف منزل يستدعي ترميماً أو إعادة إنشاء من أصل 171 ألف منشأة سكنية¹¹. وتفاقمت الأزمة الإنسانية بصفة غير مسبوقه بعد الإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس الفلسطيني تجاه قطاع غزة إثر

⁹ "The Gaza Strip: The Humanitarian Impact of the Blockade," The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 14/11/2016, accessed on 27/9/2017, at: <http://bit.ly/2mmeUS9>

¹⁰ "الوضع الطارئ في قطاع غزة - الإصدار رقم 149 تقرير حالة قطاع غزة 149"، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2016/06/23، شوهد في 2017/09/27، في: <http://bit.ly/2yzaArp>

<http://bit.ly/2yzaArp>

¹¹ Norwegian Refugee Council, Shelter Cluster, "Palestine: Shelter Cluster Factsheet - May 2017," Reliefweb, 31/5/2017, accessed on 27/9/2017, at: <http://bit.ly/2kAjtUQ>

إعلان حركة حماس عن اللجنة الإدارية لشؤون القطاع؛ فقد أقال آلاف الموظفين الحكوميين من العاملين في القطاعات الخدماتية على التقاعد، فضلاً عن تقليص 50 ميغاوات من الكهرباء من أصل 120 ميغاوات يمدها الاحتلال الإسرائيلي إلى قطاع غزة¹²، بينما تبلغ حاجات القطاع الإجمالية 450 ميغاوات¹³، وإيقاف توريد الأدوية والتحويلات الطبية العاجلة إلى المستشفيات خارج غزة. ويبرر الرئيس عباس هذه الإجراءات بفرض حصار على الانقسام الفلسطيني، ودفع حماس للموافقة على شروطه. ويبدو أن حماس باتت مقتنعة بضرورة تخفيف الحصار حتى إن اقتضى الأمر اتخاذ قرارات سياسية صعبة.

5. التحولات الإقليمية

تفرض التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة على حركة حماس إجراء تقييم إستراتيجي لتموضعها في الإقليم، مستفيدة من تقييم سلوكها السياسي أثناء موجات الربيع العربي، وتحصين نفسها من التغيرات الإقليمية، لا سيما بعد زيارة الرئيس الأميركي للمنطقة التي مهدت الطريق لمزيد من التضيق على حماس، في ظل جوّ دولي معادٍ للحركة واتساع مفهوم الإرهاب لدى بعض القوى الإقليمية المؤثرة ليشمل كل قوى الإسلام السياسي.

وتسعى حركة حماس لتحسين فرص الحفاظ على مقدرات القوة لديها وحماية مصالحها، في ظل تأكل قاعدتها الشعبية في فلسطين، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي باتت لا تصب في مصلحتها في الآونة الأخيرة؛ وذلك عبر توظيف التناقضات الإقليمية، وإظهار انفتاحها تجاه الفواعل المؤثرة في المنطقة في إطار خطوة تكتيكية احتمائية من أي تغيرات قد يشهدها الإقليم.

6. المقاومة والحكم والأولويات

توصّلت حركة حماس، بعد أحد عشر عاماً من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية في آذار/ مارس 2006، إلى نتيجة مفادها أن معادلة التوفيق بين الحكم والمقاومة تحت حراب الاحتلال أمر بالغ

¹² "إسرائيل تخضم ثمن فاتورة كهرباء غزة كاملة رغم التقليل"، شبكة سوا للجميع، 2017/8/31، شوهد في 2017/9/27، في: <http://bit.ly/2yShStk>

¹³ "تقرير شامل حول أزمة الكهرباء في غزة 2014"، موقع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، شوهد في 2017/9/27، في: <http://bit.ly/2cy3qF7>

الصعوبة. وعلى إثر ذلك، تسعى لتخفف عن كاهلها جزءًا من أعباء الحكم، من دون أن تتركه كليًا، خاصة ما يتعلق منه بالقطاعات الخدمائية. وهي بذلك تتوجه نحو نموذج يتوسط نموذجها ونموذج حزب الله في الحكم، بعد أن وصلت إلى درجة من الاكتفاء إثر بناء مؤسسة عسكرية في غزة، أشبه بجيش منظم، تضم آلاف المقاتلين، ووجود كوادرها على رأس مفاصل الحكم والمواقع الحساسة، وسيطرتها الفعلية على مقاليد الأمور في غزة، فضلًا عن أن الضغوط المتزايدة تضعف من حاضنتها الشعبية.

واتخذت القيادة الجديدة للمكتب السياسي لحركة حماس توجهًا لإعادة ترتيب أولوياتها على صعيد علاقاتها الدولية، يتصدرها الانفتاح تجاه النظام المصري وإيران، والحفاظ على علاقات متينة بحلفائها التقليديين، والموازنة بين المصلحتين المحلية والإقليمية.

خاتمة

يرى النظام المصري قطاع غزة أحد مفاتيح استعادة الدور الإقليمي لمصر، كما يرى أن الانفتاح تجاه حماس سيفتح المجال لحليفها محمد دحلان لدخول الحياة السياسية في فلسطين؛ ويُريد النظام المصري أن يظهر أنه الأقدر على حمل الملف الفلسطيني عبر تحقيق اختراق في ملف المصالحة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن موقف حركة حماس هو أكثر المواقف تقدمًا طوال سنوات الانقسام، فإن الجهد الحالي أثمر حل عدة عقد ليس أي منها "عقدة المنشار" الحقيقية في الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني. واللجنة الإدارية هي وليدة أشهر سابقة ظهرت على إثر فشل اتفاق الشاطئ 2014، وبإمكان حماس إدارة شؤون غزة من دون الحاجة إلى هذه اللجنة في حال فشل مساعي المصالحة مجددًا، وبذلك قد يصل الجهد المصري إلى مرحلة معينة من غير أن تُطوى صفحة الانقسام الفلسطيني كليًا.

وترجح القراءة السياسية للمشهد الحالي مُضي مصر وحركة حماس قدمًا في الانفتاح والتقارب من دون الوصول إلى التعاون الإستراتيجي والانفتاح التام أو الفك الكلي للحصار المصري لقطاع غزة، وأنّ تفاهات حماس - دحلان هي خيارات مصلحية تكتيكية، قد لا تتضرر في الوقت الراهن بأي مؤثرات إقليمية أو ترتيبات تتعلق بالمصالحة الفلسطينية بين الرئيس الفلسطيني وحركة حماس.